نتيجة أزمة فيروس كوفيد – 19

«بوسطن كونسلتينغ جروب»: سلاسل الإمداد لشركات الطاقة الوطنية في الشرق الأوسط تأثرت سلباً

وجهت أزمة فيروس كوفيد – 19 ضربة ليست بالسهلة لقطاع الطاقة والشركات العاملة فيه، سواءً من حيث انخفاض الطلب على منتجات الطاقة أو الاضطرابات التي شهدتها سلاسل الإمداد. ووفقاً للدراسة التي أجرتها بوسطن كونسلتينج جروب، يجب على شركات الطاقة الوطنية في الشرق الأوسط المباشرة على الفور في اتباع إجراءات هيكلية جريئة للتخفيف من آثار وتداعيات هذه الأزمة للخروج أقوى من ذي قبل. وسلط التقرير الذي حمل العنوان «المشتريات ما بعد أزمة كوفيد – 19: واقع جديد لشركات الطاقة الوطنية» الضوء على أهمية اتخاذ الشركات خطوات ملموسة وسريعة اعتباراً من الآن لتحقيق مستوى من التوازن في إدارة أولويات سلسلة التوريد وإعادة هيكلة عمليات وقدرات سلاسل الإمداد الخاصة بها.

وكانت بوسطن كونسلتينج جروب قد أجرت في شهري أبريل ومايو الماضيين «استبيان شركات الطاقة الوطنية» لعام 2020 لفهم التحديات التي فرضتها أزمة كوفيد – 19 على سلاسل الإمداد الخاصة بهذه الشركات. وبحسب نتائج الاستبيان، فإن 75% من الشركات المشاركة في الاستبيان واجهت اضطرابات في سلاسل الإمداد، مما أثر بشكل مباشر على عملياتها. ونتيجة لذلك، تتخذ شركات الطاقة الوطنية عدة تدابير حكيمة لحماية سلاسل الإمداد خلال هذه الفترة من الأزمة. أولاً وقبل كل شيء، ركزت الكثير من الشركات على التخلص من المخاطر المتعلقة بسلسلة الإمداد – حيث شكلت 92% من هذه الشركات فرق استجابة لأزمة كوفيد – 19، كما أن أكثر من 75% من هذه الشركات تتعامل مسبقاً مع موردين رئيسيين، كما أن ما يقرب من 70% منها حددت موردين بدلاء للمواد الأكثر أهمية إلى جانب زيادة المخزون وعمليات الرصد والمتابعة. أما الإجراء الثاني الذي اتخذته الشركات، فقد كان في اتخاذ إجراءات سريعة فيما يتعلق بالسيولة وإجراءات الضبط. فحسب الاستبيان أفاد 90% من الشركات التي شاركت في الاستبيان بأنها في خضم إجراء مفاوضات مستمرة لخفض أسعار السلع المعدنية بعد أن شهدت هذه السلع انخفاضاً في الأسعار، في حين أن 70% من الشركات تأخذ بعين الاعتبار الحد من الإنفاق وفق خططها التقديرية للإنفاق، والعديد من تلك الشركات برأت العمل على ذلك وتسعى لإعادة استخدام الموجودات الحالية حيثما أمكن لتأجيل المشتريات المستقبلية.

75 في المئة من الشركات واجهت اضطرابات في الإمدادات مما أثر بشكل مباشر على عملياتها

كريستيانو ريزي

وقال كريستيانو ريزي، شريك ومدير مفوّض في بوسطن كونسلتينج جروب: «تحتاج شركات الطاقة الوطنية إلى النظر في إجراءات خفض التكاليف الهيكلية. ووفقاً لنتائج الدراسة التي أجريناها، فإن غالبية الشركات التي شملها الاستبيان لم تبدأ بعد بتلك التغييرات حيث أن أقل من 30% من الشركات تعمل مع نظرائها لتحديد المواد البديلة وتقليل الطلب وإلغاء المشتريات التي لا تشكل أولوية للعمليات».

وأشارت الدراسة إلى أن معظم مقدمي الخدمات لقطاع الطاقة سيواجهون على الأرجح انكماشاً في التكاليف في حدود 20–30% على مدى الأشهر الـ 12 المقبلة. ويُعزى ذلك إلى انخفاض الطلب نتيجة الانخفاض الحاد في النفقات الرأسمالية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وخفض الأجور، إلى جانب الضغوطات المالية التي تعاني منها منظومة التوريد، مما سيؤدي إلى انخفاض النفقات العامة وهوامش الربح. وستشهد الخدمات والمواد ذات الصلة بالنفقات الرأسمالية مثل منتجات الحفر والأنابيب النفطية انخفاضاً في الأسعار بنسبة 20٪ إلى 30٪ في الأشهر الـ 12 المقبلة. كما ستشهد الخدمات المرتبطة بالنفقات الرأسمالية انخفاضات هامشية في الأسعار، في حين أن المدخرات الناتجة عن المواد المتعلقة بالنفقات الرأسمالية بما في ذلك صمامات الأنابيب والتجهيزات يمكن أن تتراوح بين 5٪ إلى 15٪. ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر بشدة أثناء التعامل مع هذه التغييرات حيث أن البحث المفرط عن خدمات بأسعار رخيصة يمكن أن يلحق ضرراً دائماً بسلسلة الإمداد من خلال زيادة الضغط على الموردين الذين يعانون مسبقا من ضائقات مالية وإجبارهم على التوقف عن العمل.

إضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن مستقبل سلاسل الإمداد سيتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية وهي: أمن الإمداد، وكفاءة التكلفة والابتكار من جانب الموردين. وبهدف ضمان تحقيق الانتعاش والمضي قدماً، اقترحت بوسطن كونسلتينج جروب خمسة أدوات رئيسة يجب على الشركات اعتمادها أثناء تحقيق تلك الأهداف:

ضمان الحصول على معلومات شاملة ودقيقة عن حالة السوق والموردين والسلع في ظل تفشي فيروس كوفيد – 19: إن الوضع الحالي يتسم بسرعة تغيراته وتحولاته، ومن المهم للغاية أن تكون الشركات على دراية تامة بديناميات السوق وذلك لكي تضمن حصولها على معلومات دقيقة تساعدها على تحديد مستوى التخفيض الذي يجب أن تسعى إليه وتحديد الموردين الأنسب لها. وهذا يستدعي أن تطور تلك الشركات استراتيجيات مختلفة لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة.

آرون بروس

90 في المئة من الشركات في خضم إجراء مفاوضات مستمرة لخفض أسعار السلع المعدنية

إنشاء شراكات واتفاقيات تعاون أقوى مع الموردين الرئيسيين والمستخدم النهائي: تتطلب الاستفادة بشكل كبير ودائم من قيمة سلسلة الإمداد العمل بشكل وثيق مع الموردين والمستخدمين النهائيين. وهذا يتيح لفرق سلسلة الإمداد إعادة النظر في نموذج التشغيل الحالي بهدف خفض التكاليف وتسريع الابتكار ودفع التحسينات المستمرة.

انتهاج التحول الرقمي: فرضت أزمة فيروس كوفيد – 19 على الشركات حاجة ملحة للتحول الرقمي في إدارة سلسلة الإمداد، فانتهاج استراتيجية رقمية شاملة من شأنه أن يساهم بتحسين كفاءة التكاليف، ويرفع من جاهزية هذه الشركات لمواجهة التحديات ولأزمات المستقبلية.

إنشاء خطة متكاملة لإدارة المخاطر المتعلقة بالموردين: تحتاج شركات الطاقة الوطنية إلى وضوح الرؤية من حيث سلاسل التوريد المباشرة وغير المباشرة. فخلال الأزمة الحالية، أفاد عدد من المشاركين في الاستبيان بأنهم حافظوا على مخزونات كبيرة للتخفيف من مخاطر انقطاع الإمدادات وكلن هذه الاستراتيجيات قد لا تكون مجدية في السنوات القادمة.

دعم المحتوى المحلي ومنظومة التوريد على المستوى الوطني: قدمت الاضطرابات التي أحدثها الوباء في سلسلة الإمداد حافزاً جديداً لضمان إمدادات السلع الأساسية. وفي هذا الإطار أظهر أكثر من 75% من المشاركين في الاستبيان اهتماماً بمناقشة الاعتماد على تأمين السلع الأساسية من خلال الموردين المحليين والإقليمين. وفي السياق ذاته قال آرون بروس، شريك ومدير مفوّض في بوسطن كونسلتينج جروب بأنه من البديهي أن تتسبب الأزمات ضغوطاً اقتصادية كبيرة، إلا أنها توفر أيضاً فرصاً للنمو، كما أن الشركات التي تشهد ازدهاراً خلال فترات الركود الاقتصادي تتشارك في سمات عديدة مثل الإعداد الجيد والتصرف الاستباقي والإيمان بالنمو والتحول الدائم. واستناداً إلى نتائج استبيان شركات الطاقة الوطنية لعام 2020 وتحليلنا المستقل، نحن على ثقة من أن سلاسل الإمداد لشركات الطاقة الوطنية ستتعافى وتنتعش. ولكن من أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب عليها أن تباشر العمل بمنتهى الجدية واتخاذ خطوات ملموسة بأقصى سرعة ممكنة».

«أوليفر وايمان»: تداعيات «كورونا» ستؤثر بشكل دائم على سلوكيات الأعمال حول العالم

أكد تقرير صادر عن شركة الاستشارات الإدارية «أوليفر وايمان»، أن تداعيات فيروس كورونا (كوفيد19–) ستؤثر بشكل دائم على سلوكيات الأعمال، وذلك في الوقت الذي يشهد عودة الأعمال والمكاتب إلى عملها في مناطق مختلفة حول العالم.

وشارك في إعداد التقرير الذي جاء بعنوان: «رسم ملامح «الوضع الطبيعي الجديد»: التغير الدائم لممارسات الأعمال» مجموعة من المتخصصين من الشركة، إلى جانب خبراء في علم السلوكيات، إذ حددوا خمسة ممارسات جديدة أو جرى تعديلها خلال الأشهر الستة الماضية لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد19–)، والتي قد تواصل الشركات العمل والالتزام بها حتى بعد انحسار الوباء.

وبهذا الصدد، قال أبيشيك شارما الشريك في قسم القطاع العام في شركة «أوليفير وايمان»: « شهد العالم بين عشية وضحاها تعطل كبير لممارسات الأعمال بسبب ما آلت إليه الظروف الراهنة وغير المتوقعة، إلا أن هذه الظروف تمثل فرصة كبيرة للشركات والمؤسسات كي تعيد وضع ممارسات الأعمال لديها والتي تعد بمثابة الأسس الثقافية التي سيقوم عليها النجاح المؤسسي على المدى الطويل».

وأضاف: «شهدت منصات الاجتماعات الافتراضية، نتيجة لممارسة الكثير من القوى العاملة العالمية أعمالهم عن بعد، زيادة في عدد تثبيت تطبيقاتها واستخدامها بنسب تتفاوت ما بين 20 إلى 40 ضعف، كما شهد حجم التجارة الإلكترونية ارتفاعاً ملحوظاً نظراً للإغلاق المؤقت لمنافذ بيع التجزئة، إذ ازدادت نسبة المبيعات بحوالي 200% في إحدى سلاسل المتاجر الكبرى (سوبر ماركت) في المنطقة».

وحدد التقرير خمسة تدابير ظهرت في بيئة العمل بسبب تداعيات فيروس كورونا والتي قد ترغب الشركات بالحفاظ عليها حتى بعد احتواء الفيروس:

الاعتماد على وسائل الاتصال والتواصل الافتراضية

إعادة هيكلية اجتماعات الأعمال

التطبيق الصارم لمعايير النظافة

ضمان تحقيق سلامة ورفاه الموظفين

الاستغناء عن الأموال النقدية واستبدالها ببدائل الدفع الرقمية

ونوه شارما إلى أنه يجب مراعاة وتطبيق ثلاثة عوامل عند تقديم روتين أو ممارسة جديدة في بيئة العمل، بما يضمن الحفاظ على السلوكيات التنظيمية الجديدة والإيجابية التي ظهرت كاستجابة لأزمة كورونا، والتي شملت التحفيز على القيام بهذا الروتين وتنفيذه على مستوى شامل وضمان تكرار هذه الأنشطة خلال فترة زمنية متواصلة، وتتميز هذه العوامل بسرعة ومرونة تطبيقها من قبل الشركات مع إمكانية تحديثها المستمر بما يتوافق مع تقبل الموظفين لها مع مرور الوقت».

وتابع: «إن فرصة الاستفادة من هذه العوامل باتت ضيقة مع خروج الشركات والمؤسسات في بعض مناطق العالم من مرحلة الإغلاق المؤقت، الأمر الذي يرجح عودة الممارسات القديمة التي لطالما كانت تهيمن على نموذج الأعمال، مما قد يفقد الفرصة التي لربما تكون الوحيدة في تحسين مستوى هذه الممارسات ودفعها لتحقيق الأداء الفعّال للشركات».

إن التداعيات الناجمة عن أزمة فيروس كورونا هددت النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي حيث طال الرفاه الاقتصادي للأفراد والشركات وتسبب في تباطؤ الأعمال، وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، فقد طوّرت الشركات والحكومات خطط طوارئ قوية اعتمدت على ممارسات عمل جديدة للحد من تأثير الفيروس، كان أبرزها برامج إعادة الهيكلة الحكومية في الإمارات العربية المتحدة، وخطط التحفيز في المملكة العربية السعودية والدفع لتوطين الوظائف في دولة الكويت.

أبيشيك شارما

إعلان

تأسيس الإتحاد الكويتي
لشركات توصيل الطلبات الإستهلاكية

تعلن اللجنة المؤقتة للإتحاد الكويتي لشركات توصيل الطلبات الإستهلاكية عن إنعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للإتحاد للتصديق على مشروع لائحة النظام الأساسي وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة الاول للإتحاد وكما تعلن عن فتح باب الترشح لإنتخابات أول مجلس إدارة للإتحاد إعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/١٩ حتي ٢٠٢٠/٠٨/٤ فعلى السادة أصحاب شركات توصيل الطلبات الإستهلاكية الراغبين فى الترشح لإنتخابات أول مجلس إدارة تقديم طلباتهم للجنة المؤقتة ولمدة إسبوعين فى العنوان المبين ادناه وذلك وفقاً لقانون العمل رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ فى شأن الإجراءات التمهيدية التي تتبع فى تكوين الإتحادات،علماً بأن موعد إنعقاد الجمعية العمومية التأسيسية سيكون يوم الاثنين الموافق٢٠٢٠/٠٨/١٠ فى تمام الساعة الواحدة ظهراً .

مكان الإجتماع منطقة شرق – قطعة (٦) شارع مبارك الكبير – قسيمة(٣٦) برج الأندلس – الدور (٣) .

للإستفسار ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على

السيد / إبراهيم عبدالله التويجري - بصفته رئيس اللجنة المؤقتة ت : ٢٢٤١٨١٨١

اللجنة المؤقتة لتأسيس الإتحاد

الجدعان: مجموعة الـ 20 تتبنى مفهوم الاقتصاد الدائري الكربوني لاستدامة الموارد

أكدت المملكة العربية السعودية أنّ مجموعة العشرين برئاستها تبنت مبادرتين نوعيتين ترتبطان بالبيئة؛ الأولى تتعلق بتخفيف التصحر وزيادة المسطحات الخضراء والأخرى تتبنى مفهوم الاقتصاد الدائري الكربوني.

وذكر وزير المالية، محمد بن عبدالله الجدعان، أن المبادرتين سيكون لهما الأثر الأكبر في الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد.

جاء ذلك في كلمة المملكة العربية السعودية التي قدمها الجدعان، خلال مشاركته في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة افتراضيا خلال الفترة 7– 17 يوليو 2020.

وأشار الجدعان، إلى أن هناك درس واحد يجب تعلمه من أزمة كورونا، وهو الحاجة الى التعاون المشترك وتضافر الجهود الدولية لإيجاد حلول فعّالة لمواجهة التحديات المرحلية في ضوء التغيرات السريعة والمفاجئة التي أعاقت التقدم المرجو لتحقيق الرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والنماء البيئي.

وأضاف، أنّ اهتمام المنتدى هذا العام بـ " تسريع إجراءات العمل وانتهاج مسارات التحول: لتحقيق عقد كامل من الإنجاز والعمل من أجل التنمية المستدامة " يأتي متسقاً مع التزام المملكة العربية السعودية بالمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأوضح، أنه على الصعيد الاجتماعي، ومنذ بداية تفشي فيروس كورونا؛ عملت المملكة بلا تردد على جعل صحة الإنسان أولوية قصوى وذلك بالمحافظة على سلامة المواطنين والمقيمين.

ولفت، إلى أنه بناء عليه فقد عملت حكومة المملكة على مراجعة وإعادة توجيه بعض مخصصات الإنفاق في الميزانية إلى قطاع الصحة في المقام الأول ونحو القطاعات الأكثر حاجة.

وتابع: "أما في المجالات التنموية الاخرى، فقد استجابت المملكة بشكل سريع لمواجهة الازمة باتخاذ اجراءات عاجلة على عدة أصعدة، فقد اعتمدت الحكومة السعودية مبادرات عاجلة لمساندة القطاع الخاص لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة".

وبين أنه في هذا العام 2020م، تقود المملكة جهود مجموعة العشرين بروح التعاون العالمي، وتسعى جاهدة للتوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق نتائج ملموسة بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بالبشرية واستدامة موارد الكوكب.

وأكمل، أن الرئاسة السعودية ستقوم بتوجيه العمل في مجموعة العشرين نحو "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع" مع التركيز على ثلاثة أهداف رئيسية (تمكين الإنسان، والحفاظ على كوكب الأرض، وتشكيل آفاق جديدة من خلال من خلال تبني استراتيجيات لمشاركة منافع الابتكار والتقدم التكنولوجي).

محمد بن عبدالله الجدعان